A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/619
8 November 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

UN LIBRARY
NOV 15 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ٨٦ من جدول الاعمال

التدريب والبحث : معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٢	٢
ثانيا - المسائل المالية	٣ - ١٦	٣
ألف - ميزانية عام ١٩٩١	٣ - ٩	٣
باء - أداء الميزانية في عام ١٩٩١	١٠ - ١٦	٦
ثالثا - بيع مبنى مقر معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)	١٧ - ١٩	٧
رابعا - المسائل الطويلة الاجل	٢٠ - ٣٧	٨
مرفق - التعاون فيما بين معاهد البحث المستقلة التابعة للامم المتحدة		

91-37566 (٩١)٣٣٩١ش

أولا - مقدمة

١ - كررت الجمعية العامة بشدة في قرارها ٣١٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بعد النظر في تقرير الأمين العام (A/45/634) وتقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)[١] ، الإعراب عن رغبتها الملحّة في أن يبيع المعهد ممتلكات مقره في أقرب فرصة معقولة ، والأفضل أن يتم ذلك خلال الإثني عشر شهرا المقبلة . وطلبت إلى الأمين العام أن يعيّن خبيرا استشاريا مستقلا رفيع المستوى يملك المؤهلات المناسبة ، ويدفع أجره من الموارد الخارجة عن الميزانية ، لموافاة الأمين العام مباشرة بتقرير يتضمن توصيات بشأن ما يلي : (أ) استمرار أهمية ولاية المعهد ، وإجراء استعراض وتقييم لجميع جوانب أنشطة المعهد الجارية ، وإجراء تقييم لمدى إمكانية الاضطلاع بهذه الأنشطة بصورة أكثر فعالية من قبل المعهد أو غيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة ؛ (ب) احتياجات المعهد من الموظفين عموما ؛ (ج) الوسائل المالية اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات ، استنادا إلى النتائج التي يتم التوصل إليها ؛ (د) إمكانية استغلال مرافق المعهد لتدريب الأفراد العاملين في عمليات حفظ السلم ؛ وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقرير الخبير الاستشاري المستقل إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى مجلس أمناء المعهد ، التماسا لتعليقاتهما ، وإلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ؛ وطلبت استمرار تقديم مقترحات ميزانية المعهد إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لاستعراضها والتعليق عليها قبل أن يوافق عليها مجلس أمناء المعهد ؛ وأكدت من جديد أن أنشطة المعهد غير المموّلة من الصندوق العام لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ستظل تموّل بالتبرعات التي تجري تعبئتها بصفتها منحا محددة الغرض مقدمة من الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات وخلافها من المصادر غير الحكومية ؛ ووافقت على توصية الأمين العام بوجوب سداد المعهد ، بعد بيع ممتلكاته مباشرة ، للمبالغ المدين بها حاليا للأمم المتحدة ؛ وقررت أن تبت في مستقبل المعهد في دورتها السادسة والأربعين ؛ وشجّعت الأمين العام على مواصلة استطلاع طرائق جديدة لإيجاد ترابط أشد فيما بين هيئات البحث التابعة للأمم المتحدة ؛ وطلبت إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل تنظيم اجتماعات معاهد البحث التابعة للأمم المتحدة بهدف تعزيز التعاون العملي فيما بينها .

٢ - وبقدر ما يتعلق الأمر بما قررته الجمعية العامة ، في الفقرة ٩ من قرارها ٣١٩/٤٥ ، من البت في مستقبل المعهد في دورتها السادسة والأربعين ، وفقا لأحكام قرار

الجمعية العامة ١٩٧/٤٢ ، المؤرخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، يركز هذا التقرير على المسائل الهامة ذات الصلة بذلك القرار . لذلك ، فهو يقدم آخر المعلومات المتوفرة عن حالة المعهد المالية ، بما في ذلك موجز للإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس أمناء المعهد وسرد لآخر التطورات المتصلة ببيع ممتلكات مقر المعهد . ويعالج التقرير في الفرع الرابع التوصيات الواردة في تقرير الخبير الاستشاري المستقل الرفيع المستوى . وفي مرفق لهذا التقرير ، تُستعرض نتيجة اجتماع معاهد البحث التابعة للأمم المتحدة الذي نظمه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عملا بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية ٢١٩/٤٥ .

ثانيا - المسائل المالية

ألف - ميزانية عام ١٩٩١

٣ - قدم المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ميزانية للنفقات لعام ١٩٩١ ، متمشية مع قرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٢ ، تبلغ ٣٢٣ ٤٥٠ ١ دولارا ، إلى جانب ميزانية لتكاليف الدعم البرنامجي تبلغ ٠٢٣ ٣٤٥ دولارا . ويمثل التقدير الإجمالي لعام ١٩٩١ ، وهو ٣٤٦ ٧٩٥ ١ دولارا بالمقارنة بمبلغ ١٥٠ ٦١٣ ١ دولارا المعتمد لميزانية عام ١٩٩٠ ، زيادة قدرها ١١ في المائة . وبلغت التكاليف الفعلية لعام ١٩٩٠ المتكبدة في إطار الصندوق العام ٣٠٠ ٥٤٧ ١ دولار مقابل إيرادات فعلية قدرها ٦٠٠ ٨٤٩ دولار ، أي بعجز قدره ٦٠٠ ٦٩٧ دولار .

٤ - وشملت الميزانية المقترحة عناصر الإيرادات التالية :

(بدولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام :	
تبرعات الحكومات	٣٥٠ ٠٠٠
إيرادات الإيجارات	١٧٠ ٠٠٠
إيرادات الفائدة	١٠ ٠٠٠
المنشورات والإتاوات	١٠ ٠٠٠
سلفة من الامم المتحدة	٩١٠ ٣٢٣
المجموع الفرعي	١ ٤٥٠ ٣٢٣
إيرادات دعم المشاريع	٣٤٥ ٠٢٣
	١ ٧٩٥ ٣٤٦

٥ - ووفقا للطلب الوارد في قرارات الجمعية ٣٠١/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ١٤٥/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٢١٩/٤٥ ، نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مقترحات ميزانية المعهد لعام ١٩٩١ حسبما قدمها المدير التنفيذي قبل أن يستعرضها مجلس أمناء المعهد .

٦ - وكررت اللجنة الاستشارية في تعليقاتها[٢] توصيتها بتعديل شكل ميزانية المعهد وطريقة عرضها ليتواءما مع الشكل والعرض اللذين تستخدمهما الامم المتحدة في ميزانيتها البرنامجية . ورأت اللجنة أيضا أنه ينبغي ألا يوجد أي تفاوت بين الارقام الواردة في الوثيقة المقدمة وتلك الواردة في التقرير المالي والحساب اللذين يصدران في نهاية السنة . علاوة على ذلك ، لاحظت اللجنة أن هناك زيادات في النفقات بالمقارنة بالسنة السابقة فضلا عن وجود بنود إنفاق جديدة متضمنة في تقديرات عام ١٩٩١ . ونظرا لانخفاض الإيرادات المتوقعة ، رأت اللجنة أن جميع نفقات المعهد ستُسجل ، في أفضل الاحوال نموا صفريا بالأرقام الحقيقية . وفي هذا الصدد ، أشارت اللجنة الاستشارية إلى أنها دعت المدير التنفيذي ، في تقريرها لعام ١٩٩٠ المتعلق بمقترحات ميزانية المعهد ، إلى تخفيض عدد الوظائف الشاغرة نظرا للمصاعب المالية المستمرة التي يواجهها المعهد ، وأنها لنفس السبب أوصت بعدم تنفيذ إعادة التصنيف

المقترحة لوظيفتين من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١ . ولاحظت اللجنة أيضا مع القلق الشديد أن هناك حاجة إلى سلفة من الامم المتحدة قدرها ٣٢٣ ٩١٠ دولارا لموازنة الميزانية . وهذا يشير إلى حدوث ارتفاع حاد في السلفة المطلوبة من الامم المتحدة كل سنة كما يمثل زيادة هامة في دين المعهد المتزايد باستمرار والمستحق للامم المتحدة . وفيما يتعلق ببيع ممتلكات المعهد في نيويورك ، أشارت اللجنة الاستشارية إلى أن أهدافها كانت تتمثل في تمكين المعهد من تسديد ديونه ، وإعادة سداد مبلغ قيمته نحو ٤,٤ من ملايين الدولارات قدمتها الامم المتحدة سلفة لشراء الارض ، بالإضافة إلى الفائدة ، واستخدام الرصيد المتبقي لإنشاء صندوق احتياطي يغذي المعهد في عملياته المقبلة . ونظرا للزيادة المستمرة في دين المعهد وحالة سوق العقارات غير المواتية حاليا في نيويورك ، بيّنت اللجنة الاستشارية أنه حتى لو بيعت الممتلكات في ذلك الوقت فقد لا يكون الرصيد بعد سداد الدين المستحق للامم المتحدة وإيرادات الفائدة المحققة من الرصيد كافيين لتأمين ميزانية المعهد ضد العجز في المستقبل . وأخيرا ، تبيّن للجنة الاستشارية أن هناك نقصا في الدقة والوضوح في عرض الإيرادات والنفقات المقدّرة المحمّلة على منح الاغراض الخاصة وأنشطة الدعم البرنامجي . وأوضحت اللجنة في هذا الصدد ، أنها قدمت تعليقا مماثلا فيما يتعلق بتقرير السنة الماضية .

٧ - ونظر مجلس أمناء المعهد في دورته التاسعة والعشرين ، المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ، في مشروع برنامج المعهد وميزانيته لعام ١٩٩١ . وفي ذلك السياق ، لاحظ المجلس أن الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في عام ١٩٩٠ بشأن الجدول الزمني لإعداد الميزانية من قبل المعهد وثيقة الصلة بالموضوع . وبالنظر إلى أحوال المعهد الغريبة المتسمة بعدم القدرة على التنبؤ بمستوى التبرعات المقدمة إلى صندوقه العام ، رأى المجلس أنه ينبغي للمعهد أن يستمر في إعداد ميزانيته وفقا للترتيبات السائدة إلى حين تسوية مشاكله المالية .

٨ - وفيما يتعلق بمقترحات ميزانية المعهد لعام ١٩٩١ ، أيّد المجلس التحفظات القوية التي أعربت عنها لجنة المالية والمدير التنفيذي للمعهد بشأن وجوه الإنفاق الجديدة المتصلة بصيانة مباني المعهد في جنيف وتكاليف خدمات الامن ، التي أسهمت في إحداث زيادة هامة في الميزانية المقترحة لعام ١٩٩١ بالمقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ١٩٩٠ . وطلب المجلس إلى المدير التنفيذي أن يستقصي جميع الخيارات التي تمكن المعهد من تخفيض تكاليف خدمات الامن ، ودعاه إلى مناقشة المسألة مع الامم المتحدة .

وطلب أيضا إلى المدير التنفيذي أن يشير مع الأمم المتحدة مسألة الإيجار المرتفع المطلوب لمكتب المعهد في جنيف .

٩ - ومع هذين التحفظين ، اعتمد المجلس ميزانية الصندوق العام لسنة ١٩٩١ بمبلغ قدره ٣٢٣ ٤٥٠ ١ دولارا وتكاليف دعم برنامجي بمبلغ ٣٢٣ ٤٥٠ ٣ دولارا وأعرب في الوقت نفسه عن قلقه إزاء زيادات الميزانية على الرغم من مصاعب المعهد المالية المستمرة . ولذلك دعا المجلس المدير التنفيذي إلى أن يبذل لدى تنفيذ البرنامج والميزانية المعتمدين لعام ١٩٩١ أقصى ما بوسعه ليحقق أكبر قدر من الوفورات الإضافية .

باء - أداء الميزانية في عام ١٩٩١

١٠ - ظل أداء الميزانية في السنة الحالية مصدر قلق بالغ . وكانت الإيرادات أدنى إلى حد ما من التوقعات ، في حين كانت النفقات المتكبدة على مستوى المبلغ المخصص في الميزانية أو قريبة منه . ولذلك ، استمر المبلغ المستحق من المعهد للأمم المتحدة في الارتفاع في عام ١٩٩١ .

١١ - وفيما يتعلق بالإيرادات في عام ١٩٩١ ، وصلت التبرعات الحكومية الواردة خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إلى ٥٧١ ٣٣٢ دولارا ، مقابل تقدير للميزانية للعام يبلغ ٠٠٠ ٣٥٠ دولار ، أي بعجز في التبرعات الحكومية يبلغ ٤٣٩ ١٧ دولارا . وبلغت الإيرادات الفعلية الواردة حتى الآن ٦٣٢ ٦٢٥ دولارا .

١٢ - ومن ناحية أخرى ، فإنه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بلغت النفقات ، بما فيها النفقات المحملة على إيرادات الدعم البرنامجي ، ٥٢١ ٣٧٧ ١ دولارا . وبذلك ، تكون النفقات على مستوى المبلغ المخصص في الميزانية أو قريبة منه .

١٣ - وبالإضافة إلى المبالغ المدرجة في ميزانية المعهد ، استمر تحمل بعض التكاليف بصورة مؤقتة خارج ميزانية المعهد وذلك عن طريق حساب احتياطي أنشئ قبل ثلاث سنوات . ومن المفهوم أن هذا الحساب سيجدد رصيده بالكامل حالما يتم بيع ممتلكات المعهد . وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بلغت النفقات المتراكمة المحملة على هذا الحساب الاحتياطي ١٢٦ ٢٧٣ ١ دولارا ، موزعة على النحو التالي :

التزامات تتعلق بالمعاشات التقاعدية	٣٦٣ ٤٦٣ دولارا
تكاليف تتعلق بالموظفين (الموظفين المتأثرين بإعادة التشكيل)	٧٥٦ ٠٤٠ دولارا
الأمن	١٥٣ ٦٣٣ دولارا
المجموع	١ ٣٧٣ ١٣٦ دولارا

١٤ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بلغ دين المعهد المستحق للأمم المتحدة ، الذي يعبّر عن أوجه العجز والقصور السابقة ، ٤ ٧٤٤ ٠٩٥ دولارا ، وبوسع المرء أن يقدر أنه سيبلغ قرابة ٥,١ من ملايين الدولارات بحلول نهاية عام ١٩٩١ .

١٥ - ويجب أن يضاف إلى هذا الدين مبلغ قدره ٤ ٤١٠ ١٥٢ دولارا قدمته الأمم المتحدة كسلفة في عام ١٩٨٩ لشراء الأرض التي يقوم عليها مبنى المعهد . وبمقتضى شروط القرض التي حددتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، تسدد الأموال المستلفة لهذا الغرض مع الفائدة تضارع المعدل المتوسط لعائدات الاستثمار التي كانت ستدرها هذه الأموال لو لم تستخدم في السلفة . ويتوقع أن يكون مجموع المبلغ المعني ٠,٦ من ملايين الدولارات بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

١٦ - وهكذا ، يتوقع أن يبلغ مجموع الدين المستحق على المعهد للأمم المتحدة ١٠,١ من ملايين الدولارات بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

ثالثا - بيع مبنى مقر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)

١٧ - في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣١٩/٤٥ ، أعربت الجمعية عن رغبتها الملحة في بيع ممتلكات المعهد ، مفضلة "أن يتم ذلك خلال الاثني عشر شهرا المقبلة" . واستجابة لطلب الجمعية ، واصلت اللجنة المعنية بممتلكات مقر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، التي أنشأها الأمين العام ، استطلاع جميع الخيارات الممكنة لبيع المبنى بسعر يحقق الهدفين اللذين حددتهما الجمعية في قرارها ١٩٧/٤٢ ، أي سداد دينها المستحق للأمم المتحدة وإنشاء رصيد احتياطي لتمويل المعهد في الأجل الطويل . وفي حين بذلت اللجنة قصارى جهودها في هذا الصدد لم يمكنها تحقيق ذلك ، نظرا للركود المستمر منذ فترة طويلة في السوق العقارية بمدينة نيويورك مما أثر بالسلب على قيمة الممتلكات السوقية . ولا يتوقع لهذه السوق أن تنتعش في المستقبل القريب .

١٨ - وفي هذه الظروف ، ورد من البلدان النوردية ما يعبّر عن اهتمامها باحتياز تلك الممتلكات ، أولا على هيئة مقايضة مقترحة بحيث تؤول إليها ممتلكات المعهد مقابل مساحة تقارب الـ ٣٥ ٠٠٠ قدم مربع في مبنى مقترح تشييده على تلك الممتلكات وممتلكات متاخمة ، ثم احتيازها عندئذ بطريق الشراء دفعة واحدة . إلاّ أن هذا العرض لم يرقَ إلى الحد الادنى الذي يعتبر مرضيا لتلبية ما حددته الجمعية العامة من أهداف في قرارها ١٩٧/٤٢ . وعقب ذلك سحبت البلدان النوردية عرضها ، وكان السبب الاساسي لذلك أنها وجدت مكان عمل بديل أنسب لها .

١٩ - كما تناولت اللجنة بالبحث عددا من الخيارات الاخرى . وتمثل أحد هذه الخيارات في إدراج الممتلكات في قوائم وكيل عقاري على أساس أنها مِلك خالص . وأشار مجلس أمناء المعهد في دورته التاسعة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ١٩٩١ خيارات أخرى . وشملت تلك الخيارات احتياز الامم المتحدة للممتلكات واستعمالها عند الاحتياج إلى مساحة إضافية ؛ وإمكان اقتسام الامم المتحدة والمعهد للمبنى الموجود ، وإمكان استئجار الامم المتحدة من المعهد شطرا من المبنى . ورأى المجلس أنه إذا اتخذت الامم المتحدة قرارا باحتياز المبنى أمكن استطلاع إمكانيات إضافة طوابق جديدة إليه لتلبية احتياجاتها المقبلة من المساحات المخصصة للمكاتب . ولما كانت هذه الخيارات تنطوي على تمويل أولي إضافي من قبل الامم المتحدة واحتفاظها بالممتلكات أو على أي من الامرين ، لم تستطع اللجنة المعنية بممتلكات مقر المعهد النظر فيها ضمن نطاق ولاياتها . وبالإضافة إلى ذلك ، رأت اللجنة أن مسالة ممتلكات المعهد قد باتت مترتبة على مسالة أساسية ، هي مستقبل المعهد . وفي ظل هذه الظروف ، بات من المتعين على اللجنة ألاّ تُقدم على أي عمل آخر ريثما تبت الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والاربعين ، في التوصيات المتعلقة بمستقبل المعهد المقدمة من الخبير الاستشاري المستقل الرفيع المستوى الذي عينه الامين العام .

رابعا - المسائل الطويلة الاجل

٢٠ - عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٥ ، عين الامين العام السيد فرانسيس بلانشار مدير عام منظمة العمل الدولية السابق بصفة خبير استشاري مستقل رفيع المستوى مسؤول عن التقرير المطلوب في ذلك القرار . وورد تقرير الخبير الاستشاري المستقل في مرفق الوثيقة A/46/482 ، لكي تنظر فيه الجمعية . وتركز توصيات التقرير على مدى مناسبة ولاية المعهد ، بما في ذلك الاحكام المتعلقة بوظائف الموظفين .

٢١ - وحسبما طُلب في الفقرة ٤ من القرار ٤٥/٢١٩ ، قدم الامين العام تقرير الخبير الاستشاري المستقل إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى مجلس أمناء المعهد التماسا لتعليقاتهما عليه .

٢٢ - ونظر مجلس الامناء في تقرير الخبير الاستشاري المستقل في دورة استثنائية عقدت في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٢٣ - وقال الخبير الاستشاري المستقل ، وهو يعرض التقرير على المجلس ، إنه يرى أن الولاية لا تزال صحيحة وأنه لذلك يستبعد إمكانية إغلاق المعهد . كما بين الخبير الاستشاري المستقل أنه قد امتنع عامدا متعمدا عن تقديم خيارات عديدة وأنه اصطفى بدلا من ذلك خيارا رآه أنسب من غيره . ووفقا لذلك ، أوصى بالإبقاء على التدريب والتوسع فيه ما دامت ولاية المعهد صحيحة . ورغم عدم ضرورة إلغاء البحوث تماما من مجموعة أنشطة المعهد تحتاج أعمال المعهد البحثية إلى إعادة تعريف وإعادة توجيه اساسا بوصفها وظيفة من وظائف التدريب ، الذي يجب أن يصبح عندئذ مسؤولية المعهد الرئيسية حسبما وافقت عليه الجمعية العامة فعلا .

٢٤ - وأثنى المجلس على الخبير الاستشاري المستقل لانه قدم تقريرا منصفا شاملا يتضمن ، حسبما رأى المجلس ، أفكارا مهمة مبتكرة تسهم في حالة تنفيذها في علاج المصاعب التي يواجهها المعهد . وأشير إلى أنه من الضروري طرق جميع المسائل المتسببة في الازمة المؤثرة على المعهد ، ضمانا لعدم نشوء مصاعب جديدة تعرقل في المستقبل أعمال المعهد المقترح المعاد تشكيله . ووافق المجلس الخبير الاستشاري المستقل على رأيه القائل بان ولاية المعهد لا تزال صحيحة وأنه ينبغي في إطارها تحقيق انسياب أنشطة التدريب لتلبية ما لدى الامم المتحدة ودولها الاعضاء من احتياجات والتزامات جديدة . ولذلك ، ينبغي لانشطة المعهد التدريبية أن تشمل ، حسبما أوصى الخبير الاستشاري المستقل ، ما يلي :

(أ) التدريب في مجال التعاون الدولي والدبلوماسية المتعددة الاطراف ، بما في ذلك التدريب الدبلوماسي للدول الاعضاء بالتعاون مع مؤسساتها الوطنية ، لا سيما المؤسسات الوطنية للبلدان النامية ؛

(ب) التدريب في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ج) التدريب في أثناء الخدمة ، لموظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ؛

(د) التدريب لإعداد رعايا البلدان النامية المهتمين بانتهاج مسار وظيفي دولي ؛

(هـ) التدريب لأجل عمليات حفظ السلم .

٢٥ - وفيما يتعلق بالانشطة البحثية ، وافق المجلس أيضا على احتياج هذه الانشطة أيضا الى تحقيق صفة الانسياب بهدف تعزيز الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة . وبالاضافة الى الابحاث المتعلقة بالتدريب ، ينبغي للانشطة البحثية أن تركز على إدخال تحسينات على منظومة الامم المتحدة وصون السلم والامن .

٢٦ - وأوصى الخبير الاستشاري المستقل ، في الفصل الثالث من تقريره (انظر A/46/482) ، المرفق) ، بهيكل جديد للمعهد . ووافق المجلس على ألا يصبح مدير المعهد المعاد تشكيله بدرجة وكيل أمين عام بعد الآن ، وعلى أن يصبح مسؤولا برتبة مد - ٢ . ونتيجة لهذا الاقتراح ، لاحظ المجلس أنه لا ينبغي للمعهد أن يصبح بعد الآن عضوا في لجنة التنسيق الادارية . إلا أنه رأى من الضروري استمرار اشتراك المعهد في أنشطة الاجهزة الفرعية المنبثقة عن اللجنة المذكورة . كما أوصى الخبير الاستشاري المستقل بأن تكون جنيف مقرا للمعهد بشكله الجديد ، مع الاحتفاظ بمركز متقدم في نيويورك يضم جهازه الوظيفي بعض الزملاء الاقدم . ووافق المجلس كذلك على تلك التوصية ، إلا أنه لاحظ أن نقل مقر المعهد الى جنيف يثير مسألة التخلص من مبناه في نيويورك . كما لاحظ المجلس أن نقل مقر المعهد الى جنيف ، الذي أوجد له الخبير الاستشاري المستقر مبررات جد قوية ، لن يحل بالضرورة ما يواجهه المعهد من أزمة مالية وأزمة ثقة .

٢٧ - وفيما يتعلق بتوصية الخبير الاستشاري المستقل الداعية إلى وضع المعهد بعد أن يعاد تشكيله تحت رعاية جامعة الامم المتحدة ، أحاط المجلس علما بدواعي تلك الصلة الموصى بها . إلا أنه رأى أن طابع هذه الصلة غير واضح (ارتباط أم ادماج ؟) وأن أثر هذه الصلة على المعهد ومستقبله غير واضح أيضا . ورأى المجلس علاوة على ذلك أن عواقب مثل هذه الصلة ، بما في ذلك أداء أجهزة المعهد الحالية ، ينبغي أن تدرس بدقة قبل تقيد المعهد بتلك الصلة .

٣٨ - ورحب مجلس الامناء بالايضاح الذي قدمه الخبير الاستشاري المستقل بشأن تمويل المعهد ، كما أقره أيضا . وقد استرعى الخبير الاستشاري المستقل انتباه الامين العام الى هذا الايضاح ، في رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وقال في تلك الرسالة إن :

"المجلس قد طلب إليّ أن أوضح مقترحاتي بشأن نقطة هامة أرى من الضروري أن استرعي انتباهكم إليها ، وأن استرعي انتباه الجمعية العامة إليها عن طريقكم . إنني أشير الى أسلوب تمويل الصندوق العام للمعهد في اطار الهيكل الجديد الذي أُوصي به . وهذه المشكلة تناولتها الفقرة ٥٨ من تقريري . وردا على أسئلة ، بينت بوضوح أن الحل الوحيد الذي يمكن أن يكفل الاستقرار المالي الضروري لأداء المعهد يتمثل في ادراج اعتماد ميزانوي يقارب المليوني دولار في ميزانية الامم المتحدة .

"ولذلك ، أُوصي باعتماد مسار العمل هذا الذي قد يقترن ، حسب مقتضى الحال ، بإعارة موظفي الامم المتحدة التي تناولتها الفقرة ٦٠ من تقريري" .

٣٩ - ولاحظ المجلس مع القلق أن الترتيبات الجديدة التي أوصى بها الخبير الاستشاري المستقل لن تحل مسألة دين المعهد المستحق للامم المتحدة . ولذلك ، ينبغي لمثل هذه الترتيبات الجديدة أن تُستكمل بغية حل للمشكلة . وفي هذا الصدد ، أوصي مجلس الامناء ، بتأجير المساحة الخالية المتاحة في مبنى المعهد من أجل تقليل دينه المستحق للامم المتحدة وذلك ريثما تجعل ظروف السوق بيع المبنى المذكور أمرا مستصوبا .

٣٠ - وبعد أن أحاط المجلس علما بالملاك الوظيفي الموصى به في تقرير الخبير الاستشاري المستقل ، اقترح اعتبار ذلك الملاك ارشاديا لكي يتسنى لمدير المعهد الجديد تصميم ملاك وظيفي مناسب يراعي احتياجات المعهد الفعلية . كما أوصى المجلس بأن تولي الامم المتحدة ، عند تنفيذ الاقتراح المتعلق بنقل المعهد الى جنيف ، الاعتبار الواجب لرفاه موظفي المعهد الموجودين ، وبالعمل ، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٣ ، لضمان عدم معاناة أي من موظفي المعهد من أي ضرر في الرتبة أو في الاستحقاقات نتيجة لتدابير اعادة التشكيل التي اقترحها الخبير الاستشاري المستقل .

٣١ - وتمشيا مع ولاية مجلس الامناء ، قرر المجلس أن يعقد دورته الثلاثين في الفترة من ١٠ الى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ لكي يدرس قرار الجمعية العامة بشأن تقرير الخبير الاستشاري المستقل ولكي يؤمّن ، حسب الاقتضاء ، تنفيذ أنشطة المعهد تنفيذا مناسبا في سنة ١٩٩٢ .

٣٢ - وطبقا لقرار الجمعية العامة ٣١٩/٤٥ ، أحال الامين العام تقرير الخبير الاستشاري المستقل الرفيع المستوى الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية التماسا لتعليقاتها عليه ، وشفع ذلك التقرير بالاستنتاجات المتعلقة به التي توصل إليها مجلس أمناء المعهد . وستحال آراء اللجنة الى الجمعية العامة حالما تتاح .

٣٣ - ويتفق الامين العام اتفاقا تاما مع رأي الخبير الاستشاري الوارد في تقريره ، وهو الرأي القائل بأن تجديد المعهد تجديدا دائما مستمرا يستلزم اعادة صياغة ولايته على نحو شامل . وقد أبرز الامين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة(٤) الحاجة الى تقوية الامم المتحدة على ضوء احتياجات المجتمع الدولي المتطورة والمهام الجديدة التي قد تناط بها نتيجة للتحولات العميقة التي تعيد الآن تشكيل المجتمع العالمي . وفي هذا الصدد ، يعتقد الامين العام أن مقترحات الخبير الاستشاري المتعلقة بوظائف المعهد التدريبية في مجال التعاون الدولي ، وتدريب موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، والتدريب لحفظ السلم ، سوف تساعد المنظمة على الاستجابة للمطالب الجديدة الموجهة إليها مع القيام في الوقت نفسه بتلبية احتياجات الدول الاعضاء ، لاسيما احتياجات البلدان النامية . وبالتالي ينبغي لمثل هذه الوظائف التدريبية أن تشكل المحور الرئيسي لانشطة المعهد مع إعادة تعريف البحث ، حسبما اقترح الخبير الاستشاري ، لكي يكون بصفة أساسية وظيفة من وظائف التدريب . وانطلاقا من هذه النقطة المناسبة ، ينبغي للاعمال البحثية التي يضطلع بها موظفو الامم المتحدة المعارون وزملاء المعهد الاقدم المتفرغون أن تركز ، حسبما أوصى به مجلس الامناء ، على أعمال الامم المتحدة و أنشطتها ذات الصلة .

٣٤ - ويعتقد الامين العام أن اقتراح الخبير الاستشاري الداعي إلى نقل أنشطة المعهد الرئيسية إلى جنيف يتطلب نظرا دقيقا من جانب الجمعية العامة . وقد تترتب على النقل المقترح زيادة في التكاليف ، لا سيما فيما يتعلق بنفقات الموظفين . بيد أنه ينبغي تقدير ذلك على ضوء المزايا المستمدة من موقع جنيف الجغرافي ، وتوفر عدد كبير من منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى هناك ، والقرب من مركز التدريب الدولي في تورينو ، الذي يُتوقع للمعهد أن يتعامل معه تعاملا شاملا حسبما

طلب الخبير الاستشاري . كما يلاحظ الامين العام أن اقتراح الخبير الاستشاري لا ينطوي على مجرد تغيير الموقع المادي للمعهد بقدر ما ينطوي على تعزيز وتنويع أعماله التدريبية الحالية ذات الطابع المبتكر المفيد إلى أقصى درجة .

٣٥ - ويرى الامين العام أن وضع المعهد في صورته الجديدة تحت رعاية جامعة الامم المتحدة سيكون من شأنه تعزيز المزيد من الاتساق في أنشطة معاهد البحث المستقلة التابعة للامم المتحدة . وهذا التدبير سيكفل الاستقرار المؤسسي للمعهد وتحقيق الطابع العملي لبرامجه على المدى الطويل . وسيؤدي أيضا إلى تعزيز ما للمعهد من استقلال أكاديمي مما يمكّنه من الاستفادة من دفق الموارد الفكرية الكبيرة التي ستتيحها الجامعة . وللسبب نفسه ، يمكن للمرء أن يتوقع أن يكون برنامج عمل المعهد بمثابة نموٍّ طبيعي لعملية منتظمة من التخطيط البرنامجي وإجراءات التنفيذ التي سيتم إعدادها وفقا للممارسات المعمول بها في الجامعة . وفي حالة تأييد الجمعية العامة لاقتراح الخبير الاستشاري ، وهي الإمكانية التي تتوقف على إيجاد حلول مرضية لمشكلتي ديون المعهد المستحقة للامم المتحدة وتمويله في الاجل الطويل ، يعتزم الامين العام أن يطلب من مدير جامعة الامم المتحدة أن يساعده في الاضطلاع ، وفقا للاحكام ذات الصلة من ميثاق الجامعة وبالتشاور الوثيق مع المعهد والمكاتب ذات الصلة في الامانة العامة ، بمجموعة تدابير ، تشمل فيما تشمل الاحكام الانتقالية التي ستفضي إلى إدماج المعهد في جامعة الامم المتحدة كمركز للبحث والتدريب تابعٍ للجامعة . وينبغي الإسراع بتنفيذ هذه العملية الانتقالية والانتهاء منها في وقت يوافق دورة حزيران/يونيه ١٩٩٢ لمجلس الجامعة ، الذي يلزم الحصول على موافقته بموجب ميثاق الجامعة . وستتركز هذه المناقشات ، في جملة أمور ، على مسائل مثل المعايير التي تحددها جامعة الامم المتحدة لإدماج كيان قائم للبحث والتدريب ، بما في ذلك النطاق البرنامجي ، والهياكل المؤسسية التنظيمية والاستشارية ، والتصرف في تبعات المعهد ، عدا ما عليه من ديون مستحقة للامم المتحدة ، وتوفير طرائق ومستويات تمويل سنوي مضمونة إلى حدٍّ معقول ، فضلا عما سيترتب على ذلك من إجراءات بشأن الملاك الوظيفي المناسب للمعهد في المستقبل ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصلحة الموظفين .

٣٦ - ويشاطر الامين العام الخبير الاستشاري ومجلس الامناء رأيهما القائل بأن إجراء تغييرات في ولاية المعهد وهيكله هو أمر ضروري وإن كان هذه التغييرات لا تمثل خطوات كافية نحو تجديد المعهد على المدى الطويل . ذلك أن إمكانية استمرار المعهد بصورته المجددة تعتمد في المقام الاول على اتخاذ تدابير يكون من شأنها تحقيق درجة من الاستقرار فيما يتعلق بتمويله . وفي هذا الصدد ، فإن إدراج بندٍ في الميزانية

العادية للامم المتحدة ، وهو الامر الذي حبذه الخبير الاستشاري بشدة ، وأيده مجلس الامناء ، سيمثل بلا ريب ، رهنا بموافقة الجمعية العامة ، أنسب حلّ لهذه المشكلة ، إذ أن الاعتماد على التبرعات يمكن أن يتسبب في مصاعب كتلك التي جرى التعرّض لها في السنوات السابقة . وفي هذا الصدد ، يود الامين العام أن يشير إلى أن الجمعية العامة قبلت في الماضي مبدأ توفير التمويل من الميزانية العادية للامم المتحدة لكيانات البحث والتدريب المستقلة ذاتيا التي من قبيل معهد الامم المتحدة للبحث والتدريب ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، ومعهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط . وعلى أية حال ، فإن الامين العام يرى أنه لا يمكن للمعهد أن يؤدي عمله بفعالية ما لم يستفد صندوقه العام من تدفقات كافية ومنتظمة من التبرعات السنوية بمستوى لا يقل عن مليوني دولار بالقيمة الحقيقية . وفي هذا الإطار ، وفيما يتعلق بهيكل الملاك الوظيفي الارشادي الذي اقترحه الخبير الاستشاري ، يوافق الامين العام على التوصية ، التي أيدها أيضا مجلس الامناء ، التي تقضي بأن يرأس المعهد مسؤول برتبة مد - ٢ ، إذ أن ذلك سيتسق أيضا مع الممارسة المعمول بها في معاهد الامم المتحدة الاخرى . وعليه ، فإن رئيس المعهد لن يصبح مشتركا في لجنة التنسيق الإدارية ، على أن يراعى ، رغم ذلك ، أنه يمكن للمعهد أن يواصل الإسهام في أنشطة أجهزتها الفرعية ، حسبما أوصى مجلس الامناء . وفيما يتعلق بالتصرف في مبنى مقرّ المعهد ، يتفق الامين العام في الرأي مع الخبير الاستشاري بأنه لن يكون من مصلحة المنظمة ، في الوقت الحالي ، أن تبيع العقار على ضوء الظروف السائدة حاليا في سوق العقارات في نيويورك . وإلى أن تلوح احتمالات أفضل للبيع عندما تتم تصفية جميع ديون المعهد للامم المتحدة ، فإن حيّز المكاتب الذي سيتوفر نتيجة لانتقال المعهد إلى جنيف يمكن أن تؤجره الامم المتحدة على أساس أن يُخصم في الوقت نفسه الدخل الناشئ عن ذلك ، مما على المعهد من ديون للامم المتحدة . وينبغي في هذا الصدد ملاحظة أن الامم المتحدة تستأجر طابقا من مبنى المعهد منذ بداية الصيف وأن ديونه للمنظمة قد خُفضت تبعا لذلك .

٣٧ - وفي الختام ، فإن مشاكل المعهد ظلت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة بصورة مستمرة تقريبا على مدى العشر سنوات الماضية . ولم يعد بالإمكان تأجيل إيجاد حلول لهذه المشاكل . ويعتقد الامين العام أنه أصبح من المتعذر استمرار المعهد بحالته الراهنة وأنه يجب اتخاذ خطوات حاسمة الآن . وفي هذا الصدد ، فإن الطائفة الكبيرة من التدابير التي اقترحها الخبير الاستشاري توفر فرصة فريدة للبدء في عملية إصلاح وتجديد سيكون من شأنها أيضا مساعدة المعهد على خدمة الامم المتحدة

والمجتمع الدولي بصورة أفضل . وفي هذا الإطار ، فإن الامين العام على ثقة من أنه سيكون بوسع الجمعية العامة أن توافق ، في دورتها السادسة والاربعين ، على تدابير محددة في حدود المقترحات المقدمة من الخبير الاستشاري لحل مشاكل المعهد التي طال أمدها .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ١٤ (A/45/14) .

(٢) انظر UNITAR/EX/R.163 ، المؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩١ .

(٣) انظر UNITAR/EX/R.151 ، المرفق .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والاربعون ، الملحق رقم ١ (A/46/1) .

مرفق

التعاون فيما بين معاهد البحث المستقلة التابعة للامم المتحدة

١ - في الفقرة ١٠ من القرار ٢١٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، شجعت الجمعية العامة الامين العام على مواصلة استطلاع طرائق جديدة لإيجاد ترابط أشد فيما بين هيئات البحث التابعة للامم المتحدة ، وطلبت الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل تنظيم اجتماعات معاهد البحث التابعة للامم المتحدة بهدف تعزيز التعاون العملي فيما بينها ، لاسيما فيما يتعلق بوضع وتنفيذ برامجها وخططها .

٢ - وعملا بطلب الجمعية العامة المذكور أعلاه ، دعا المدير العام ، بمساعدة من مدير جامعة الامم المتحدة ، الى عقد اجتماع لمعاهد البحث المستقلة التابعة للامم المتحدة ، وعُقد الاجتماع في جنيف في ٩ تموز/يوليه ١٩٩١ . وقد وجهت الدعوة أيضا الى عدد من الكيانات داخل الامانة العامة للامم المتحدة ، عملا بالممارسة المتبعة في الاجتماع الذي عُقد في عام ١٩٩٠ ونظرا لاهمية الاعمال الموضوعية لتلك الكيانات . ولذا ، فقد حضر الاجتماع جامعة الامم المتحدة ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، ومعهد الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، ومعهد الامم المتحدة الاقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ، ومعهد الامم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، والمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ، ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي ، والمعهد الدولي للدراسات العمالية . ومُثلت أيضا الكيانات التالية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة : مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، وامانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٣ - وحسبما تم الاتفاق عليه في اجتماع عام ١٩٩٠ ، تركزت المناقشة على المساهمة الجماعية التي يمكن أن تشترك بها معاهد البحث في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده عام ١٩٩٢ ، وعلى نشر نتائج البحوث . وعلى ضوء التحليل الذي قدمه السيد موريس سترونغ أمين عام المؤتمر عن حالة الاعمال التحضيرية للمؤتمر ، اتفق المشتركون على مواصلة تقديم مدخلاتهم الثنائية الى لجنة المؤتمر

التحضيرية ، وعلى مناقشة نتائج المؤتمر في اجتماعهم عام ١٩٩٢ لتحديد السبل والوسائل التي يمكن بفضلها لمعاهد البحث أن تتناول ، فرادى ومجتمعة ، من خلال بحوثها ، ما سيصدر عن المؤتمر من اقتراحات وتوصيات يلزم اتخاذ إجراءات بشأنها .

٤ - واتفق كذلك على أنه من أجل تمكين معاهد البحث من أن تسهم إسهاما جماعيا في الإعداد لأي حدث من الأحداث الهامة التي تنظمها الأمم المتحدة تلزم مناقشة المسألة قبل الموعد المحدد لهذه الأحداث بعامين على الأقل . ومما يتسم بأهمية مماثلة في هذا الصدد ضرورة قيام معاهد البحث ، كل على حدة ، بتعميم مشاريع موجزة لبرامجها وميزانياتها قبل أن توافق عليها هيئات اداراتها بسنة واحدة على الأقل . وعلى ضوء هذه الاعتبارات وبعد مناقشة مختلف البدائل ، وافق المشتركون على تخصيص اجتماعهم المقرر عقده عام ١٩٩٣ لتحديد المساهمة الجماعية الممكنة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده عام ١٩٩٤ . وفي هذا الصدد ، وبغية تحديد مجال التركيز الموضوعي لهذه المساهمة الجماعية ، اتفق على التماس مشورة أمين عام المؤتمر ولجنته التوجيهية .

٥ - ودارت مناقشة عامة للمسائل محل الاهتمام المشترك المتعلقة بطريقة نشر البحوث والجماهير المستهدفة ، وجرى في أثناء المناقشة التأكيد على أن تقاسم المعلومات بشأن أنشطة النشر الحالية والمزمعة هو أمر لازم لتحديد أولويات الأنشطة المقبلة في مجال البحوث ، وبعد المناقشة أبلغ الاجتماع بالتقدم المحرز في إعداد سجل البحوث المضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة . وهذا السجل هو جهد مشترك بين جامعة الأمم المتحدة ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وسيتم تنفيذه على مراحل ليشمل بالتدريج البحوث التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة أو بحوثها الجارية أو المزمع القيام بها في ميدان العلم والتكنولوجيا وكذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الصدد ، اتفق على أنه بمرور الوقت سينطوي هذا المشروع على توسيع نطاق المعاهد المشتركة فيه توسيعا تدريجيا .

- - - - -